

مع إعطائه صفة الاستعجال

5 نواب يقترحون إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين حال وفاتهم وإعفاء الورثة من تحمّل أي التزامات مالية

عند وفاتهم تخفيفاً عن ورثتهم وحتى لا تزيد الأعباء المالية الملقاة على كاهلهم، والمستحقات الحكومية المقصودة لدى المواطنين في هذا الاقتراح بقانون هي جميعها بلا استثناء سواء كان الدين عبارة عن قروض، كقروض إسكانية أو زواج، أو استقطاعات من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الجهات الحكومية الأخرى، وكذلك مستحقات أملاك الدولة وغيرها من الديون التي للدولة على المواطنين.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون الذي قدمه النائب: صالح عاشور، أحمد لاري، خليل الصالح، د. خليل أبل، وهاني شمس: اعتادت الكويت، بفضل من الله، على منح الهبات والقروض والمساعدات للعديد من الدول والمنظمات الإقليمية وغيرها من المؤسسات خارج البلاد، بالإضافة إلى إسقاط القروض عنهم بين حين وآخر، وعلى ذلك فإن الكويت لا يصعب عليها أن تتكفل بتحمل الديون الحكومية التي على مواطنيها



أحمد لاري



هاني شمس



خليل الصالح



د. خليل أبل



صالح عاشور

القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا

لتنفيذ هذا القانون. مادة ثالثة: على رئيس

مادة ثانية: يصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة

تحمل أي التزامات مالية كانت على المتوفى».

المقرر البرلماني
قدم 5 نواب اقتراحا بقانون بشأن إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين حين وفاتهم مع إعطائه صفة الاستعجال، وجاء في الاقتراح الذي تقدم به النواب: صالح عاشور، أحمد لاري، خليل الصالح، د. خليل أبل، وهاني شمس، ما يلي:
مادة أولى: «تتحمل الدولة ديون المواطنين المستحقة لأي من الجهات الحكومية عند وفاتهم، ويعفى الورثة من

يمنح كل من حصل على الرعاية السكنية قرصاً بمقدار 30 ألفاً للترميم

سعد الخنفور يقترح زيادة القرض الإسكاني إلى 100 ألف دينار

المسدد ولا زيادة قيمة القسط الشهري في حال قيام المقترض ببيع سكنه للمرة الأولى».
المادة الثانية «يمنح كل من حصل على قرض الرعاية السكنية قبل العمل بهذا القانون، قرصاً تكاملياً بمقدار 30 ألف دينار للترميم أو التوسعة»
المادة الثالثة بلغي كل حكم يتعارض



سعد الخنفور

قدم النائب سعد الخنفور اقتراحاً بقانون بتعديل المادة (28) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، ونصت مادته على ما يلي:
المادة الأولى يستبدل بنص المادة (28) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية المشار إليه النص التالي:

مع أحكام هذا القانون المادة الرابعة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: في ظل زيادة نسبة التضخم والارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء والمواد الأساسية والإنشائية، أصبح من الضروري إعادة النظر في بعض الأحكام الواردة في القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية مراعاة لظروف المواطن المعيشية، إضافة إلى القانون سالف الذكر وضع قبل أكثر من 30 سنة تقريباً ويجب تعديله بما يناسب الأوضاع المعيشية للمواطن وأسعار المواد الإنشائية في هذا الوقت، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون بحيث يتم زيادة القرض الممنوح لبناء سكن أو شرائه من سبعين ألف دينار كويتي إلى مائة ألف دينار كويتي.

«يقوم بنك الائتمان الكويتي بتقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية لبناء المساكن أو لشرائها أو لزيادة الانتفاع بها بالتوسعة أو التعلية أو لإصلاحها وترميمها. وتصرف قروض الرعاية السكنية لمستحقيها بلا فوائد، وتحدد قيمة القرض الممنوح لبناء سكن أو شرائه بمائة ألف دينار كويتي، ويجوز زيادته بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس إدارة البنك. وتحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة البنك، حالات وشروط وقواعد وإجراءات منح القروض وفتايتها لباقي الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة وكذلك حالت تاجيل بعض الأقساط أو تخفيض قيمتها. وفي جميع الأحوال يزداد القرض للمواطن المستحق للرعاية السكنية إذا كان معاقاً أو ولياً طبيعياً لمعاق بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتي (5000 د.ك.) عن القرض المخصص لأقرانه من غير المعاقين لبناء ما يحتاجه من موصفات خاصة بالمعاق فإذا كان في الأسرة أكثر من معاق كانت الزيادة في القرض عشرة آلاف دينار كويتي (10000 د.ك.) ومع مراعاة توافر شروط الإقراض الأخرى، لا يجوز تخفيض قيمة القرض

لتمويل مبلغ 300 مليون دينار»، معتبراً أن «موقف الحكومة «مزاجي»، تضع النواب في مواجهة الشعب، واستمراريتها سيكون لها حساب آخر وفق الأطر الدستورية. وقال الكندري: «لن نقبل منكم هذه التصرفات تجاه أهل الكويت، وأنا لا أرى منكم ما يشير إلى نهج تصحيح المسار أو الاتجاه إلى عهد جديد والتعديلات التي حصلت أكبر دليل، مضيفاً «خطاب سمو ولي العهد كان واضحاً وعلى رئيس الحكومة والوزراء الرجوع إليه وقراءته وسماعه بتمعن وتطبيقه بشكل سليم، وإلا فسيكون لنا موقف آخر».

لمواطن وعند أول قرار تراجع». وشدد الكندري على رفضه التمايز بين أهل الكويت وضرورة مراعاة العدالة والمساواة، أو الرجوع إلى المجلس حال عدم القدرة على التنفيذ، معتبراً أن «هذا النهج الحكومي الجديد فيه تصرفات غريبة حتى في الجلسات عندما يتحدث النواب عن أمور عدة ولا يوجد أي تعقيب حكومي ولأول مرة يتم ذلك في مجلس الأمة».

وأضاف: «تسأل الدفاع يقولون إنهم حددوا نسبة بحسب الوحدة التابع لها، بينما موظفو مجلس الوزراء الطبقية المخملية» لديهم السقف مفتوح أما باقي الجهات الحكومية فلا، وكان هؤلاء أبناء الشعب الكويتي وموظفي باقي الجهات ليسوا أبناء الشعب الكويتي». وقال الكندري: «هذا للأسف النهج الحكومي الذي تتبعه اليوم، كل وزارة بحسب مزاجيتها وهو أمر مستغرب تجاه قرار يهيم أهل الكويت كافة، والحكومة لا توجد لديها آلية كاملة وواضحة، مستغرباً تصريحات الحكومة بالسعي نحو تحقيق الرفاه

انتقد النائب فيصل الكندري عدم وجود آلية حكومية لتنفيذ ما يتعلق ببيع الإجازات وعدم تنفيذ تعهداتها أمام مجلس الأمة فيما يتعلق بفتح سقف الإجازات، مطالباً بتحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين. واعتبر الكندري في تصريحه بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن تراجع الحكومة عن تعهداتها ومماطلتها لمدة شهر ونصف الشهر في هذا الموضوع بداية غير موفقة. وأوضح أنه بعد اجتماعات عدة في لجنة الميزانيات، وتعددية جلسة علنية بأن يكون ببيع الإجازات من دون سقف



فيصل الكندري

أو تحديد أيام، عادت الحكومة لتكبل بـ16 ميلاً وهناك حالة التماس لدى الموظفين في ظل عدم صدور قرار من أي جهة حكومية لتوضيح الضوابط والاستحقاق.

خلال ملتقى نظّمه لأبناء الدائرة الأولى مساء أمس الأول

عادل الدمخي: تحويل القطع 2 و4 و12 في السالمية إلى استثمارية



(متين غوزال)

الحضور في ديوان د.عادل الدمخي خلال الملتقى



د. عادل الدمخي متحدثاً



الدمخي متحدثاً وسط الحضور



جانب من الحضور

لنا ومن أجل هذا تم تنظيم هذا الملتقى، واستعرض الدمخي خلال اللقاء ماذا قدم دور الاقتراحات وقام بسرده ما انجزه منذ بداية دور الانعقاد حتى الآن، بالإضافة إلى حديثه عن الخطط والأفكار التي يعتزم القيام بها خلال عمله البرلماني. وأشار الدمخي إلى الاقتراح بقانون الذي قدم لتحويل البيوت الحكومية السكنية إلى القطع 2 و4 و12 في المنطقة السالمية إلى استثمارية. وشدد الدمخي خلال اللقاء على أنه سيسعى دائماً لتحقيق آمال وطموحات المواطنين من خلال عمله في المجلس وبالتعاون مع زملائه النواب.

سلطان العبدان
نظم النائب د.عادل الدمخي مساء أمس الأول ملتقى لأهالي الدائرة الأولى جرى خلاله الحديث عن آخر أعماله والوضع السياسي وأوضاع مجلس الأمة. وقال الدمخي خلال اللقاء مرحباً بالحضور ان الناس الذين انتخبونا لهم حق كبير علينا ومن حقهم أن يعرفوا ماذا قدمنا من أسئلة واقتراحات بقوانين واقتراحات برغبة وماذا كانت أعمالنا في اللجان بالإضافة إلى توجهاتنا. وزاد بقوله: من حق الناخبين أن نسمع منهم آراءهم وتوجهاتهم بالإضافة إلى تقديم